المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 30-04-2007 العـــدد : 4949
الصفحـات : 21 المسلسل : 115

غير واضحة تصوير

دشن ندوة رؤساء المحاكم الخامسة .. الأمير محمد بن فهد:

# المنهج القضائي واضح كونه ينطلق من اهتمام القيادة بإقامة العدل

حامد الرويلي من الدمام

أكد الأمير محمد بن فهد أمير المنطقة الشرقية أن النجاح الذي حققه رجال الأمن أخيرا بالقبض على الخلايا الإرهابية من الفئة الضالة صاحبة الفكر الهدام يعد فخرا واعتزازا لكل مواطن ومقيم ومسلم يهمه دينه الإسلامي قبل كل شيء، مضيفا أن الجميع تابع كلمات خادم الحرمين وولي عهده الأمين اللذين وعدا بمتابعة الفئة الضالة حتى لو طالت السنين، وذلك بالتعاون مع رجل الأمن الأول المواطن السعودي.

وقال الأمير محمد بن فهد خلال تدشينه ندوة رؤساء المحاكم الخامسة والمعرض المصاحب له ووضع حجر الأساس لمشروع مجمع المحاكم وكتابات العدل في مرحلته الأولى مساء البارحة الأولى: إن نتائج المنهج القضائي في المملكة واضح كونه ينطلق من اهتمام القيادة الحكيمة بإقامة العدل ورفع الظلم والفصل في القضاء بشريعة الله ونبيه، مؤكدا أن الحكومة منذ نشأتها على يد الملك عبد العزيز ومن بعده أبنائه وحتى العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين قامت على الإسلام وتطبيق منهجه السمحة والتزام النهج الإسلامي الصحيح في العقيدة والفقه والدعوة والأمر بالمعروف النهي عن المنكر وإقامة العدل وتجديد العلاقات بين الحاكم والمحكوم، ومن هذا المنطلق أصبحت المملكة نموذجا متميزا بين دول العالم في السياسة والحكم في تاريخنا السياسي الحديث.

من جانبه كشف لـ الاقتصادية الدكتور الشيخ عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وزير العدل أن هناك نقصا حادا في عدد القضاة في المحاكم الشرقية، وأن لدى الوزارة آلية جديدة لتحفيز وتشجيع المؤهلين السعوديين للدخول في سلك القضاء وذلك لسد العجز الكبير الذي تعاني منه الوزارة، وعليه فقد قامت الوزارة بإعداد خطة جديدة ستجلب عددا كبيرا من أبناء الوطن إلى القضاء، مشيرا إلى أن هذه الآلية سترفع للمقام السامي قريبا وهي كفيلة بجلب أكبر عدد من القضاة لوزارة العدل ولم يكشف عن هذه الآلية، كونها الآن في مرحلة المناقشة في مجلس الشورى، وبعد أن تخرج من مجلس الشورى تعود لمجلس الوزراء للإعلان عنها واعتمادها إذا رأى فيها المصلحة العامة، مضيفا أن المحاكم المتخصصة موجودة منذ القدم وهي تعد فروعا للمحاكم العامة مثل المحاكم الجزائية والأحداث والأحوال الشخصية والضمان والأنكحة التي أنشئت لهدف معين، وأن النظام القضائي الجديد الذي أعلنت عنه الدولة ويناقش الآن في مجلس الشورى يتضمن وجود محاكم استئناف في كل مناطق المملكة وليس فقط في الرياض ومكة.

وأوضح أن اللقاءات المقبلة لرؤساء المحاكم ستخصص جزءا منها للقاء مباشر ومفتوح برجال الفكر والإعلام وأساتذة الجامعة، إضافة إلى لقاء مفتوح بين القضاة والمحامين للاستفادة من أفكارهم ومقترحاتهم وتقريب وجهات النظر.

وبين أنه انطلاقا من المهام والاختصاصات المناطة بوزارة العدل في اتخاذ كل ما من شأنه ضمان مستوى مرفق العدالة، وإدراكا من الوزارة للدور المهم لأصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم والقضاء في دعم مسيرة التطوير الهادفة إلى تحسين مستوى الأداء وانهاء المعوقات والإسهام في تحديث الأنظمة واللوائح الإجرائية ودراسة ما يحقق سرعة الإنجاز وسهولة الإجراء، فقد تم الرفع للمقام السامي بالرغبة في عقد ندوة متخصصة لأصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم كل عامين وصدرت الموافقة السامية وتم عقد أربع ندوات سابقة ناقش من خلالها أصحاب الفضيلة ما تم إعداده من موضوعات قضائية وإدارية قدمت للوزارة من خلال مقترحات أصحاب الفضيلة القضاة في كل مناطق المملكة وقد حققت أهدافها في إتاحة الفرصة أمام أصحاب الفضيلة المشاركين في مختلف مناطق المملكة للاجتماع وتبادل الرأي والمشورة حول الموضوعات المعروضة في جلساتها واستعراض المقترحات والخبرات القضائية، حيث تم خلال الندوات الماضية دراسة عدد من الموضوعات القضائية والإدارية بلغت أكثر من 50 موضوعا في كافة المجالات الإجرائية والإدارية والخروج بجملة من التوصيات المهمة التي تم تطبيقها في الواقع القضائي، منها زيادة اختصاص محكمة الضمان والأنكحة، اختصار عدد من الإجراءات في تسجيل الصكوك، الاكتفاء بتصديق القناعة في نسبة الإدانة في الحوادث المرورية في حال القناعة دون الحاجة إلى إقامة الدعوى في الحق العام، تسهيل الإجراءات الإدارية

الأمير محمد بن فهد خلال تدشينه ندوة المحاكم الخامسة في الشرقية، ويبدو وزير العدل. تصوير: عمران حيدر - الاقتصادية.

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 30-04-2007 العـــدد : 4949
الصفحـات : 21 المسلسل : 115

الخاصة بطلبات حجج الاستحكام، إجازة الاستعانة بالمكاتب المساحية الأهلية المعتمدة من الجهات المختصة، إنشاء مكاتب الصلح وتفعيل دورد المهم في القضايا الأسرية بصفة خاصة، إدخال تقنية الحاسب الآلي وصولا إلى الأهداف المرسومة في العمل بالمحكمة الإلكترونية التي خطت الوزارة في تحقيقها خطوات كبيرة وأصبح العمل الإداري القضائي يتم من خلال تقنية الحاسب الآلي في عدد من المحاكم التي شملتها الخطة الاستراتيجية في مراحلها المرسومة، إضافة إلى عدد من التوصيات الإدارية والتقنية.

من جهته، قال الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل رقيب رئيس محاكم المنطقة الشرقية تبرز أهمية هذه الندوة فيما يطرح فيها من مواضيع ومسائل تتعلق بالجوانب القضائية والإدارية والتنظيمية التي برزت أثناء التطبيق العملي فهي نابعة من واقع عملي تطبيقي والتشاور في ذلك سيحقق الفائدة، مضيفا أن هذه الندوة تعقد بعد سنوات من تطبيق الأنظمة العدلية التي صدرت في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز - رحمه الله - وهي نظام المرافعات الشرعية ولوائحه التنفيذية ونظام الإجراءات الجزائية ونظام التسجيل العيني للعقار وغيرها من الأنظمة التي تعترضها بعض الأمور عند التطبيق لما تم رصده أثناء العمل وبالتالي دراسته وإيجاد الحلول لذلك من واقع عملي، مما يساهم في تذليلها وصولا إلى الأفضل في التنظيم والإجراء دون مساس بالحكم المستند إلى كتاب الله وسنة رسوله ودون التدخل في القضاء ضمانا لاستقلاليته وعدم التأثير على القاضي في قضائه.